

ما ليس عليه فم لو جعل الاجل في الكفالة الى هبوب الريح
 ونحوه لا يصح لتأجيله ويجب المالحا لا سارا اليه بقوله
فان جعل اي مخوان هبت الريح **اجلا في الكفالة** **نقص**
الكفالة ويجب **المالحا** لان الكفالة لما صح فليتم بها
 باكرها الما سبدا كالطلاق والعتاق وكذلك الكفالة
 بالنقنن يجوز تقليتها بشرط ملايم كالكفالة بالمال
 في جميع ما ذكرنا ولا يجوز تقليتها بشرط غير ملايم
 ويجوز تأجيلها الى اجل معلوم واجهاله اليسير فيها
 محتلمة كالتأجيل الى الغطاف وقدم الحاج ولا يجوز ان
 هبوب الريح او نزول المطر فان اجله اليه بطل الاجل
 ولزمه تسليم التمسح **لا فان كفل رجل** **ما** اي بالذي
له اي لزيد مثلا **عليه** اي على عمر مثلا **فبعض** اي زيد
 ايا قام بينة **على الف** اي على ان له الف درهم **لزمه**
 اي الكفيل لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا **والا**
 اي وان لم يقع بينة **صدق الكفيل فيما اقربه قليلا**
 كان او كبير **الجلفة** **والابتداء** بالانشيد **قول**
المطلوب وهو المكفول عنه **على الكفيل** يعني اذا اتى
 المطلق باكثر مما اقربه الكفيل لا يسرى كلامه في الكفيل
لعدم ولا يتم عليه لان الاقرار على الغير لا ينفذ الا على ذلته
 وهذا بخلاف ما اذا اقال ما ذاب لك على فلان فعلى فاقتر
 فلان على نفسه بالف مثلا فانكول الكفيل ما اقربه حيث

يلزمه

يلزمه ما اقربه المطلوب **اختصاصا** وان قيل ان لا يلزمه
 ولكن **تكفل بما تقر** ولم عليه في المستقبل وقد تقر عليه
 باقراره **وهيها** تكفل بما عليه في الحال فاذا اخبر الطالب
 او المطلوب بما عليه كان منه ما فلا يصدق الابنية ويصدق
 المطلوب في حق نفسه لا اقراره عليه **فان كفل بامر** اي
 يامن المطلوب **رجع** الكفيل **بما ادى عليه** اعلى المطلوب
 لانه قضاء دينه عليه بامر منقاه اذ ادى ما ضمن اما ان
 ادى بخلافه بان كان الدين المكفول به جيدا فادى ردنيا
 او بالعكس يرجع بالمال المكفول به لهما اذ لا يملك
 الدين بالاداء فنزل منزلة الطالب كما اذا ملكه بالبيعة
 او بالارث بان مات الطالب والكفيل وارثه او وهمه لزم
 كالحبائنه وهي جائزة للكفيل وان كانت لا تجوز لغيره
 عليه الدين لانه ينتقل اليه الدين بمقتضى البعوض
 وله نقله بالحوالة بخلاف الما مور بفضاء الدين حيث يرجع
 بما ادى ان ادى ارض الدين وان ادى ارضه لا يرجع
 الا بالدين لان لم يلتزم ولم يجب عليه شي في ذمته وانما
 يثبت له حق الرجوع بالاداء بامره ولهذا لو وهب لم الدين
 لا يمكنه فيه رجوع عليه بما ادى ما لم يخالف امره بالزيادة او
 باده جنس اخر بخلاف ما اذا صالح على ارض من الدين ومور
 من جنسه حيث لا يرجع الا بقدر ما ادى الا اذا صالحه
 على ان يهبه الباقي ففعل حينئذ يرجع عليه بجمعه لانه ملك

Copyrighted material